



# تحديث التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

لعام ٢٠٢٢

## التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب - تحديث لعام ٢٠٢٢ \*

٢	١. المقدمة .....
٣	٢. التهديدات - تبييض الأموال وتمويل الإرهاب .....
٣	١,٢ التهديدات - تبييض الأموال .....
٤	٢,٢ التهديدات - تمويل الإرهاب .....
٦	٣. نقاط الضعف/الإستغلال الكامنة (Inherent) - تبييض الأموال وتمويل الإرهاب .....
٨	٤. المخاطر - تبييض الأموال وتمويل الإرهاب .....
٩	٥. إجراءات تخفيف المخاطر .....
١٠	٦. مجموعة من الحالات المحصنة .....
١٠	١,٦ فساد .....
١٢	٢,٦ تهريب ضريبي .....
١٣	٣,٦ إجتار بالمخدرات .....
١٤	٤,٦ التهريب وتقليد السلع .....
١٥	٥,٦ تمويل إرهاب .....

\* إن تحديث التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠٢٢ يعكس أبرز المستجدات، ويجب قراءته مع الملخص المنشور عن التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٩.

لقد شهد لبنان تطورات هامة وأحداث أليمة منذ التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠١٩. فتداعيات أحداث أكتوبر والاحتجاجات الشعبية، وجائحة كورونا، والتعطيل الحكومي، والأزمة السياسية، وانقطاع الكهرباء، وإنفجار مرفأ بيروت، تزامنت مع انكماش حاد في الإقتصاد، وأزمة مصرفية/مالية، وإنخفاض في قيمة العملة الوطنية. وقد أدى كل ذلك إلى إزدياد الفقر المدقع وإرتفاع معدل البطالة، فضلاً عن إرتفاع معدل الجريمة. كما أن التضخم والغلاء المعيشي لم يقابل بعد بتحسينات في مستويات الدخل، ولا تزال أوضاع اللاجئين تؤثر على المخاطر في لبنان وتثقل كاهل الدولة ومواردها.

لقد أنجز تحديث التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠٢٢ بناءً على تكليف من رئيس مجلس الوزراء، واستند إلى منهجية التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠١٩ التي أخذت مرجعاً من الدليل الإرشادي الصادر عن مجموعة العمل المالي (فاتف) حول هذا الموضوع ومراحله الثلاث أي تحديد التهديدات ونقاط الضعف، تحليلها وتقييمها. على هذا النحو، تم إعتبار المخاطر في سياق تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على أنها محصلة لثلاثة عوامل هي: التهديدات، نقاط الضعف والحوادث. وعليه، وبدعم سياسي رفيع المستوى جرى تحديث التقييم الوطني لعام ٢٠٢٢ الذي قادتته هيئة التحقيق الخاصة وتعاونت بشأنه مع جهات معنية من القطاع العام والجهات الملزمة بالإبلاغ من القطاع الخاص، فضلاً عن اللجنتين الوطنيتين لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

بحسب تحديث التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠٢٢، لا تزال المخاطر المرتفعة مرتبطة بتمويل الارهاب من جهة وتبييض الأموال الناجم بصورة أساسية عن جرائم أصلية داخلية مرتبطة بالفساد والتهرب الضريبي والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقد ساهمت سياسة دعم بعض المواد الاستهلاكية وجائحة كورونا في زيادة مخاطر تبييض الأموال المرتبطة بالتهريب إلى الخارج وبتقليد السلع. أما مخاطر الجرائم السيبرانية (لاسيماً انتهاك البريد الإلكتروني الخاص بالشركة) المرتبطة بالاحتيال عبر التحويلات البرقية، فقد انخفضت منذ التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠١٩. وبالنسبة للمؤسسات الملزمة بالإبلاغ، فلم تتغير الفئات التي تم تحديدها سابقاً على أنها أكثر عرضة من غيرها لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإمكانية الإستغلال.

لقد تم اتخاذ بعض الإجراءات الإضافية للحد من المخاطر قبل الانتهاء من أعمال تحديث التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠٢٢. وبشكل عام، تمت إضافة تدابير للتخفيف من المخاطر على الخطة الاستراتيجية القائمة والمنبثقة عن التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠١٩ التي تركز على أربعة مسارات عمل رئيسية:

- ١- تحسين الالتزام الفني عند الاقتضاء، أي إجراء تحديثات تشريعية وتنظيمية.
- ٢- تزويد حيث تدعو الحاجة بعض السلطات بموارد لتحسين قدراتها في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- ٣- تعزيز الرقابة المبنية على المخاطر لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عند الاقتضاء وتوجيه الموارد الرقابية لتتلاءم مع نتائج التقييم الوطني للمخاطر.
- ٤- تحسين الشراكة مع الجهات الملزمة بالإبلاغ من القطاع الخاص.

من خلال نشر نتائج تحديث التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠٢٢، نهدف إلى زيادة التوعية حول مخاطر تبييض الأموال وتمويل الارهاب المستجدة، وتعزيز فهم الجهات المعنية ضمن القطاعين العام والخاص لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها، وبالتالي قيامها بتحديث إجراءات التخفيف من المخاطر المعتمدة لديها.

### ١,٢ التهديدات – تبييض الأموال

لا تزال التهديدات المرتبطة بتبييض الأموال تنشأ بشكل أساسي عن الجرائم الأصلية المرتكبة في لبنان (الجرائم الأصلية المحلية) وبنسبة أقل عن الجرائم الأصلية المرتكبة في الخارج (الجرائم الأصلية الخارجية). وقد أدت الظروف التشغيلية الحالية للقطاع المصرفي/المالي والأسواق المالية المحلية إضافة إلى تدابير التخفيف من المخاطر، إلى انخفاض في التهديدات المرتبطة ببعض جرائم تبييض الأموال، خاصة الجرائم السيبرانية (انتهاك البريد الإلكتروني الخاص بالشركة - الإحتيال عبر التحويلات البرقية).

وما زالت التهديدات المرتبطة بتبييض الأموال ناجمة بشكل أساسي عن جرائم الفساد والتهرب الضريبي والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وفي السنوات الأخيرة، أي منذ التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠١٩، ازدادت التهديدات المرتبطة بالتهريب إلى الخارج الذي يولد عائدات جرمية نقدية هامة. وقد لحظ تحديث التقييم الوطني للمخاطر تغيير في نمط التهريب. ففي الماضي، شملت أعمال التهريب تهريباً للمنتجات الزراعية وغيرها إلى داخل لبنان بما فيه عبر المعابر الحدودية غير الشرعية، الأمر الذي أدى إلى خسارة ملايين الدولارات سنوياً من عائدات ضرائبية وجمركية. وكان يتم أيضاً تهريب السلع، كالمنتجات الصيدلانية وغيرها التي كانت أرخص في الخارج، في حقائب سفر بهدف بيعها في الأسواق المحلية. وحيث أن أنشطة التهريب مربحة وينتج عنها تدفقات نقدية هامة، تحولت وجهة التهريب لتصبح إلى خارج لبنان. ويعود ذلك في الأساس إلى إستغلال المهربين لسياسة دعم المواد الاستهلاكية مثل المواد الغذائية والمواد الطبية والمشتقات النفطية، التي أصبحت أرخص بكثير داخل لبنان من خارجه. وقد نتج عن ذلك بعض الخسائر، بمعنى استفاضة عدد أقل من المواطنين من المواد المدعومة مقابل استفاضة المهربين من عائدات غير مشروعة.

بالرغم من جائحة كورونا وإجراءات الوقاية وفترات التعبئة الصحية العامة وتداعياتها على الأفراد والإدارات الحكومية والشركات والاعمال، استمرت الخدمات المصرفية الشخصية في كونها أساس المعاملات. وبذلك، لم ترتبط تهديدات تبييض الأموال بإساءة استخدام الخدمات المالية الإلكترونية أو بتجاوز لمطالبات إجراءات العناية الواجبة على العملاء. أما بالنسبة لإساءة استخدام الخدمات الإلكترونية الحكومية، فلم يتبين أيضاً وجود تهديدات تذكر، حيث تكاد تكون هكذا خدمات شبه معدومة بسبب ضعف البنية التحتية أساساً لدى هذه الجهات. من جهة أخرى، تم خلال الجائحة إستغلال مصادر جديدة للتدفقات المالية، فإزدادت تهديدات تبييض الأموال المرتبطة بالسلع المقلدة كون الجائحة خلقت فرصاً للإستفاضة من الزيادة في الطلب على المستلزمات الطبية و مواد التعقيم والتي كان هناك نقص في توفرها. فأصبحت بعض هذه السلع المقلدة متوفرة بشكل أكبر في الأسواق، وقد تسبب ذلك بخسائر في العائدات الضريبية فضلاً عن مخاطر صحية على المواطنين من جراء استعمالها. وعلى السلطات التنبيه في المستقبل لأي تهديدات قد تنشأ عن تزوير في اللقاحات وشهادات التلقيح. هذا ولا يزال التفاوت في درجة التهديدات القائمة التي تمثلها بعض جرائم تبييض الأموال الأخرى على حاله.

لا تزال تهديدات تبييض الأموال مرتبطة بشكل أساسي بأشخاص وليس بمبعض أموال محترفين، أو عصابات أو مجموعات إجرامية منظمة. ولا يعتبر تبييض الأموال نشاطاً واسع النطاق والأساليب المتبعة فيه غير معقدة على غرار تبييض الأموال القائم على الأموال النقدية. إن الأساليب الأكثر تطوراً والتي يمكن أن تستغل النظام المالي هي مرتبطة بالفساد وسوء إستخدام الأشخاص الاعتباريين، وكذلك تبييض الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية حيث يتواطأ المستورد مع المصدر الأجنبي ويتم التلاعب بمستندات الشحن وتقديم فواتير مزورة.

مازال موضوع مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب يحتل مرتبة متقدمة ضمن الأولويات الوطنية، خاصة بعد وقوع لبنان ضحية العديد من الهجمات الإرهابية على أراضيه، بما في ذلك عن طريق السيارات المفخخة والعمليات الانتحارية. وقد ارتبطت الهجمات الإرهابية الأخيرة في لبنان بالعائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وشملت التمويل الذاتي، بينما إعتد هجوم إرهابي آخر وقع في لبنان على السرقعة كوسيلة للتمويل.

تبين من خلال مراجعة الاحكام القضائية الأخيرة بجرم تمويل الارهاب، والأسماء المدرجة في القائمة الوطنية للإرهاب وتمويل الإرهاب، وتقارير الإبلاغات المشبوهة، وطلبات المساعدة، والإفصاحات التلقائية، والقضايا التي تشير إلى الأنشطة المتعلقة بجمع الأموال وتخزينها ونقلها لاستخدامها من قبل الإرهابيين، أن العديد من الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة وجبهة النصرة التي نفذت في السابق هجمات في لبنان، والمقاتلون الإرهابيون الأجانب مازالوا يشكلون تهديدات. وترتبط تهديدات تمويل الإرهاب بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب (العائدين) وبالخلايا الصغيرة وبوجود عناصر متطرفة في المخيمات وبالوضع العام للاجئين القابل للإستغلال. وقد ساهمت الطائفية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الارتفاع مؤخراً في أنشطة تجنيد داعش التي رصدتها سلطات إنفاذ القانون في أواخر عام ٢٠٢١. وعليه، فإن مستوى التهديد المتصل بتمويل الإرهاب لا يزال مرتفعاً وهو من مصادر خارجية وداخلية.

إن أنشطة تمويل الإرهاب ليست على نطاق واسع، وهي لم تكن معقدة أو متطورة، ولم تتطلب موارد أو قدرات كبيرة مثل وجود شبكة واسعة من الداعمين. تم استخدام النقد بشكل أساسي وهو لا يزال بقيم متواضعة، ويصعب رصده. إن تمويل الإرهاب مرتبط بصورة خاصة بأموال نقدية مصدرها المجموعات الإرهابية المتواجدة في مناطق الصراع إما مباشرة أو عبر بلدان أخرى، فضلاً عن أموال نقدية من التمويل الذاتي. وقد استخدمت الأموال بشكل أساسي لتمويل الهجمات الإرهابية المحلية وتوفير الدعم اللوجستي والتجنيد. بإستثناء المقاتلين الإرهابيين الأجانب (المغادرين)، فإن مستوى التهديد المرتبط بنشاط تمويل الإرهاب لدعم هجمات إرهابية أو جماعات إرهابية في الخارج لا يزال منخفضاً.

مازالت الأموال النقدية هي الأسلوب المفضل لدى الإرهابيين لجمع الأموال، ولا تزال الأساليب المستخدمة لنقل الأموال تشمل تهريب الأموال النقدية عبر الحدود، بالإضافة إلى أنشطة الحوالة غير المشروعة/غير المرخص لها (الأكثر استخداماً داخل مجتمعات اللاجئين)، التحويلات النقدية عبر شركات تحويل الأموال، وبدرجة أقل المعاملات المصرفية.

الجرائم الأصلية في قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤٤ - مستوى التهديدات

مرتفع	فساد
مرتفع	تهرب ضريبي
مرتفع	إتجار غير مشروع بالمخدرات
مرتفع	تهريب وتقليد السلع
متوسط	تزوير وإحتيال وإختلاس أموال خاصة
متوسط - منخفض	إتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
متوسط - منخفض	إتجار غير مشروع بالأسلحة
منخفض	إحتيال - جرائم إلكترونية / سيبرانية
منخفض	إستغلال معلومات مميزة
منخفض	جريمة منظمة - سرقة سيارات
منخفض	جرائم بيئية
منخفض	خطف مقابل فدية
منخفض	التعرض للأخلاق والآداب العامة
منخفض	إبتزاز
منخفض	إستغلال جنسي

الجرائم الأصلية في قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤٤ - مستوى التهديدات

مرتفع إرهاب وتمويل إرهاب

### ٣. نقاط الضعف/الإستغلال الكامنة (Inherent) – تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

لقد تحملت موارد الجهات الحكومية الضئيلة أساساً أعباءً كثيرة إضافية في السنوات الاخيرة. وأصبحت هذه الموارد تتأثر ليس فقط بوجود أعداد كبيرة من اللاجئين الذين لديهم علاقات إقتصادية وإجتماعية مع بلدان تعاني من الإرهاب وعدم الاستقرار، بل أيضاً بالأزمة الاقتصادية والمالية المحلية التي اضحط عبئاً ثقيلاً على المؤسسات الحكومية خصوصاً على السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون وشكلت أيضاً تحديات للجهود المبذولة لضبط بعض المناطق الحدودية.

لقد أدت الأزمة الاقتصادية والمالية إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتقلص في حجم القطاع المصرفي/المالي وإنخفاض حاد في التجارة الدولية إلى حوالي النصف. وأصبح حجم الإقتصاد المحلي صغير نسبياً ويعتمد أكثر على التعامل النقدي وإلى حد كبير على تحويلات الجاليات اللبنانية في الخارج وعلى المساعدات الأجنبية. بالرغم من ذلك، فإنه يمكن لمرتكبي جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أن يستغلوا عوامل مرتبطة بواقع أن الإقتصاد حر ويتسم بتبادل تجاري دولي، فضلاً عن وجود نظام مصرفي ومالي، وإستخدام واسع النطاق للأموال النقدية.

أصبحت بعض فئات المؤسسات الملزمة بالإبلاغ من القطاع المالي إما غير نشطة أو تحولت إلى تقديم منتجات/خدمات أقل عرضة لإساءة الاستخدام وللمخاطر مثل تقديم الإستشارات. مازالت المصارف، المؤسسات الوحيدة التي تستقبل الودائع، المكوّن الأكبر في القطاع المالي حيث تفوق حصّتها ٩٥ في المئة من مجمل القطاع المالي. ومن الطبيعي أن تعتبر المصارف عموماً أكثر تعرّضاً للمخاطر بسبب حجمها وحجم معاملاتها، وقضايا تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والإنتشار الجغرافي لها بما في ذلك وجود تعامل مع بلدان ذات مخاطر مرتفعة، بالإضافة إلى المجموعة الواسعة من المنتجات والخدمات التي تقدّمها، وقنوات تقديم هذه الخدمات لديها، فضلاً عن قاعدة عملائها المتنوعة التي تضمّ عملاء ذوي مخاطر مرتفعة. كما أن المؤسسات المالية الأخرى، كمؤسسات الصرافة من الفئة "أ" سيما التي تقدم خدمات الحوالة، وشركات تحويل الأموال هي أيضاً أكثر عرضة للمخاطر من غيرها في القطاع المالي.

بالنسبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، وعلى الرغم من الإنخفاض في حجم أنشطتها نتيجة الوضع الاقتصادي والمالي، فهي مازالت مرتبطة بأنشطة إقتصادية متعددة وتقدم منتجات وخدمات يمكن إستغلالها. ولا يزال كتاب العدل أكثر عرضة من الأعمال والمهن غير المالية الأخرى للإستغلال المحتمل للمنتجات والخدمات التي يقدمونها، خاصة عند إعداد و/أو تنفيذ المعاملات العقارية وعند تأسيس الشركات. أما بالنسبة لمخاطر تمويل الإرهاب، فيعتبر تعرّض كافة الأعمال والمهن غير المالية المحددة لتلك المخاطر منخفضاً بشكلٍ عام.

مازالت الملكية الأجنبية ضمن الأشخاص الاعتبارية منخفضة، ويوجد قوانين وأنظمة تفرض الإفصاح عن صاحب الحق الاقتصادي وتتيح الوصول إلى هذه المعلومات. لا تزال تعتبر الأشخاص الاعتبارية المرتبط نشاطها بالقطاع العام (عقود حكومية ومشتريات عامة) أكثر عرضة من غيرها لسوء الإستخدام المحتمل ولمخاطر تبييض الأموال بالرغم من تراجع هكذا نشاط بسبب تساؤل الموارد الحكومية وبنسبة الوضع الاقتصادي والمالي السائد. كما أن بعض الخصائص الأخرى التي تتمتع بها الأشخاص الاعتبارية قد تستغل لأغراض تبييض الأموال، كما هو الحال في الشركات القابضة حيث يصعب تحديد المستفيد الفعلي النهائي أو يتم إخفاء هوية المستفيد الفعلي والتستر على العائدات غير المشروعة، بالإضافة إلى شركات الأوفشور التي لديها عمليات وأعمال في الخارج. هذا ولا تزال مخاطر إستغلال الأشخاص الاعتبارية في تمويل الارهاب متدنية.

بالرغم من إزدياد المساعدات الأجنبية للجمعيات غير الهادفة للربح بعد إنفجار مرفأ بيروت وخلال جائحة كورونا، لم يتبين أي تغيرات في أنواع الجمعيات غير الهادفة للربح التي قد تم تحديدها سابقاً على أنها أكثر عرضة لمخاطر الإستغلال لأغراض تمويل الإرهاب، وهي:

- الجمعيات غير الهادفة للربح المنشأة حديثاً والتي لديها خبرات محدودة في إدارة البرامج أو التمويل،
- الجمعيات غير الهادفة للربح المعنية بقضايا اللاجئين والنازحين،
- الجمعيات غير الهادفة للربح التي تعتمد أسماءً للدلالة أن موضوعها ديني، في حين أن الغرض منها، عملياً، ليس دينياً،
- الجمعيات غير الهادفة للربح التي تنشط في مناطق حدودية متاخمة لمناطق الصراع.

لقد حصلت بعض حالات التعدي على شبكة الكهرباء العامة بهدف التعدين، وتم قمعها من قبل سلطات إنفاذ القانون. وتبقى المحظورات القائمة المتعلقة بمقدمو خدمات الأصول الافتراضية (VASPs)، والتدابير المتخذة لمنع القطاع المصرفي والمالي من أي تعامل في الأصول الافتراضية، إضافةً إلى الإجراءات المتبعة من قبل سلطات إنفاذ القانون المساهم الأكبر في جعل مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة حالياً غير ذو أهمية.

إن تحديد أنواع الجهات الملزمة بالإبلاغ الأكثر عرضة لإمكانية سوء الإستغلال لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب لا يعني بالضرورة مستوى إمتثال غير كاف لديها أو وجود أنظمة وأعمال رقابة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب غير ملائمة. بل ببساطة، هذا يعني أنها معرضة أكثر لإمكانية الإستغلال بسبب عوامل عديدة، منها المنتجات والخدمات التي تقدمها. ولذلك، على هذه الجهات التيقظ وتطبيق المقاربة المبنية على المخاطر للتخفيف من المخاطر.

القطاعات	القطاع الفرعي	مستوى التعرض لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
المالي	المصارف	مرتفع
	شركات تحويل الأموال	مرتفع
	مؤسسات الصرافة من الفئة "أ"	مرتفع
	مؤسسات الصرافة من الفئة "ب"	متوسط
	المؤسسات المالية	منخفض
	شركات الوساطة المالية	منخفض
	كونتوارات التسليف	منخفض
	شركات التأمين	منخفض
الأعمال والمهن غير المالية المحددة	التجار والوسطاء العقاريون	متوسط
	تجار المجوهرات (تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة)	متوسط - منخفض
	كازينو لبنان	منخفض
	الكتاب العدل	مرتفع
	المحامون	متوسط
	المحاسبون المجازون	متوسط

## ٤. المخاطر – تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

إن مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب هي في تطور مستمر. مازالت العائدات غير المشروعة الناتجة عن الجرائم الأصلية لتبييض الأموال المرتبطة بالفساد والتهرب الضريبي والتي تعتبر مخاطرها مرتفعة تساهم في حرمان لبنان من الأموال التي هو بأمرها بحاجة إليها. كما أن مخاطر تبييض الأموال المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات لا تزال مرتفعة. ومن ناحية أخرى، إنخفضت مخاطر الجرائم السيبرانية (إنتهاك البريد الإلكتروني الخاص بالشركة) المرتبطة بالإحتيال عبر التحاويل البرقية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة تمويل الإرهاب وإجراءات الحد من المخاطر التي أدت إلى التحقيق في العديد من قضايا تمويل الإرهاب ومقاضاة مرتكبيها بنجاح، لا يزال خطر تمويل الإرهاب مرتفعاً، وقد سجلت سلطات إنفاذ القانون مؤخراً ارتفاعاً في نشاط التجنيد من قبل تنظيم داعش.

لقد أدت سياسة دعم المواد الإستهلاكية مثل المواد الغذائية والمواد الطبية والمشتقات النفطية إلى زيادة مخاطر تبييض الأموال المرتبطة بالتهريب إلى خارج لبنان. كما إزدادت بالتزامن مع جائحة كورونا مخاطر تبييض الأموال المرتبطة بتقليد السلع مثل المستلزمات الطبية و مواد التعقيم. وبسبب التخلف عن سداد الدين العام والظروف التشغيلية الحالية للقطاع المصرفي والمالي، وجائحة كورونا أصبح الإقتصاد يعتمد أكثر على التعاملات النقدية. ويتوجب على الجهات الملزمة بالإبلاغ التنبيه عند إستعادة الثقة وعودة الأموال النقدية إلى القطاع المالي بما فيه من قبل الأعمال التي تركز على التعامل النقدي. وبالنسبة لجرائم تبييض الأموال الأخرى القائمة، فهي تمثل مستوى مخاطر غير مرتفع.

إن بعض الفئات من الجهات الملزمة بالإبلاغ، والأشخاص الإعتبارية والجمعيات غير الهادفة للربح هي أكثر عرضة من غيرها لإمكانية الإستغلال. فمنذ التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠١٩ مازال مستوى تعرّض الجهات الملزمة بالإبلاغ للمخاطر يختلف فيما بينها مع عدم وجود تغيير هام في المنتجات/الخدمات التي تقدمها والتي يمكن إستغلالها فضلاً عن قاعدة العملاء وقنوات التسليم ذاتها. لا تزال المصارف وشركات تحويل الأموال ومؤسسات الصرافة من الفئة «أ» سيما التي تقدم خدمات الحوالة أكثر عرضة ضمن القطاع المالي لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ولا يزال كتاب العدل الأكثر عرضة لبعض مخاطر تبييض الأموال المرتفعة، سيما عند قيامهم بإعداد و/أو تنفيذ معاملات عقارية وتأسيس شركات وذلك بالمقارنة مع الأعمال والمهن غير المالية المحددة الأخرى. وبالنسبة لمخاطر تمويل الإرهاب، لا يزال تعرّض كافة الأعمال والمهن غير المالية المحددة لهذه المخاطر منخفضاً بشكل عام.

مستوى مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب			
تحديث التقييم الوطني للمخاطر (العام ٢٠٢٢)		التقييم الوطني للمخاطر (العام ٢٠١٩)	
الإتجاه المتوقع	مستوى المخاطر	الإتجاه	مستوى المخاطر
↓	■	←	■
↓	■	←	■
↓	■	←	■
↓	■	↓	■
↓	■	↑	■
↓	■	←	■

■ مرتفع ■ متوسط ■ منخفض  
 ↑ ارتفاع ↓ انخفاض ← لا تغيير

## ٥. إجراءات تخفيف المخاطر

يعتمد لبنان للحد من المخاطر على منظومة متكاملة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تتوافق مع معايير مجموعة العمل المالي (الفااتف) وتقوم على عدد من الركائز وهي: (١) الإطار القانوني والتنظيمي، (٢) التعاون المحلي والدولي، (٣) مؤسسات القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الملزمة بالإبلاغ و (٤) الرقابة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. إن العديد من الأجهزة الأمنية التي تعمل على مسائل مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في الإعداد للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، تساهم أيضاً في النظام المذكور، حيث أنشأت لديها مكاتب مختصة للتحقيق في قضايا تمويل الإرهاب.

وحيث أن هناك مجال لإجراء بعض التحسينات، تقوم الحكومة اللبنانية من ضمن أولوياتها الوطنية بالتشدد في تطبيق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والقوانين الصادرة ذات الصلة.

وقد تم تحديث خطة العمل الإستراتيجية القائمة التي تحتوي على تدابير للتخفيف من مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بنتيجة تحديث التقييم الوطني للمخاطر لعام ٢٠٢٢. كما تم وضع إجراءات إضافية للتخفيف من المخاطر المستجدة المرتبطة بالتهريب وبتقليد السلع شملت توجيه الموارد لتعزيز ضبط الحدود، مكافحة تقليد السلع ومصادرة السلع المعدة للتهريب خصوصاً المدعومة منها، بالإضافة إلى زيادة التوعية لدى جهات القطاع الخاص الملزمة بالإبلاغ.

## ٦. مجموعة من الحالات المحصنة

تعكس الحالات المحصنة أدناه عمليات مرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الارهاب تم كشفها بنتيجة عمل منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب في لبنان.

٦، ١ فساد

**إبلاغ عن عملية مشبوهة:** تلقت هيئة التحقيق الخاصة بإبلاغين من مصرفين محلّيين بشأن عميل يملك عدّة شركات. بدأت الشكوك تساور المصرف الأول بعد التنبيه لمقال صحفي ورد فيه اسم العميل على انه اوقف بتهمة فساد ودفع رشوة لمسؤولين لتغطية أعمال غير مشروعة، منها قيام أشخاص آخرين بالإتجار بالمخدرات. أما المصرف الثاني، فراودته الشكوك بعد أن تنبّه إلى أن الحسابات المصرفية العائدة لشركات العميل تُستخدم كحسابات إنتقالية، وأن الإيداعات النقدية تُسحب مباشرة من الحسابات بواسطة شيكات. لم يستحصل المسؤول عن الإمتثال في كلّ من المصرفين على تبريرات أو وثائق مقنعة بشأن بعض الإتهامات وحركة الحسابات.

**التحليل والتحقيق:** باشرت "الهيئة" تحقيقاتها باستحصالتها من المصرفين المبلّغين على السجلات المصرفية المتوقّرة، بما فيها أنموذج معرفة العميل وكشوفات الحسابات ونسخ عن الوثائق الثبوتية. لدى المصرف الأوّل، تبين حصول إيداعات نقدية في حساب العميل لا تتخطى سقف العشرة آلاف دولار أميركي، تمّ تبريرها من العميل على أنها عائدات من عمليات عقارية، كما تبين أيضاً أن الشيكات المودعة في هذا الحساب صادرة عن أشخاص لا علاقة مهنية تربطهم بالعميل. أما لدى المصرف الثاني، فأظهر تحليل حركة حسابات شركات العميل أن الإيداعات النقدية أعقبها سحبات نقدية وسحوبات بواسطة شيكات، دون التمكن من تبرير العلاقة مع المستفيدين من الشيكات.

وخلال التحقيقات، ورد "للهيئة" من سلطات إنفاذ القانون معلومات إضافية عن المشتبه به، فقرّرت تعميم إسمه على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان، بحثاً عن حسابات وعمليات مصرفية ذات صلة. فأبلغ مصرف ثالث عن وجود حسابات لديه عائدة للمشتبه به ولشركاته. ولدى تحليل كشوفات الحسابات، تبين حصول نمط عمليات مماثل.

**التدابير المتخذة:** بناءً على نتائج التحليل والتحقيق، قرّرت "الهيئة" رفع السرية المصرفية عن الحسابات المصرفية التي تمّ تحديدها، وإحالة نتائج التدقيق إلى المدعي العام التمييزي للتعمّق في التحقيق.

**طلب مساعدة:** تلقت هيئة التحقيق الخاصة من المدعي العام التمييزي طلب مساعدة للحصول على معلومات، منها مصرفية، وذلك لاستكمال التحقيقات الجارية حول شخص متهم باستغلال وظيفته و باختلاس أموال عامّة وبإحتيال، فضلاً عن قبول رشاي لتسهيل إبرام عقود بيع ولتسهيل التهرب من دفع رسوم وضرائب.

**التحليل والتحقيق:** عمّت "الهيئة" إسم المشتبه به على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان، بحثاً عن حسابات مصرفية وعن عمليات عائدة له. كما اتصلت بالسجل العقاري للإستعلام عن أية عقارات تعود ملكيتها للمشتبه به. فتمّ تحديد حسابين مصرفيين، وأظهر تحليل كشوفات الحسابات حصول إيداعات نقدية وشيكات غير مبرّرة، تلتها سحبات بواسطة شيكات. كما تبين "للهيئة" وجود عدة تحاويل واردة وصادرة منقّدة لدى شركة تحويل أموال.

**التدابير المتخذة:** أثناء التحقيقات، اتّخذت "الهيئة" تدبيراً إحترازياً قضى بتجميد أرصدة الحسابين المصرفيين، ووضعت إشارة على عقارات المشتبه به، كما طلبت من جميع شركات تحويل الأموال الإمتناع مستقبلاً عن تنفيذ أية عملية تحويل لصالحه. وتمّ أيضاً رفع السرية المصرفية عن الحسابين، وإرسال نتائج التدقيق إلى المدعي العام التمييزي لاستكمال التحقيق.

**طلب مساعدة:** تلقت هيئة التحقيق الخاصة من المدعي العام التمييزي في لبنان طلب مساعدة بشأن شبهات فساد ورشوة وإستغلال نفوذ، بحق موظفين لدى وكالة حكومية. واستكمالاً للتحقيق الجاري، كان لا بدّ من الحصول على معلومات عديدة، ومنها معلومات مصرفية، فتمّ طلب مساعدة "الهيئة".

**التحليل والتحقيق:** عمّت "الهيئة" أسماء المشتبه بهم على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان، بحثاً عن عمليات وحسابات مصرفية. فتيّبن وجود حسابات تعود لأحد المشتبه بهم في أربعة مصارف، فضلاً عن حسابات تعود لأفراد أسرته. وأظهر تحليل كشوفات الحسابات حصول إيداعات نقدية وشيكات غير مبررة، تلتها سحبات بواسطة الشيكات. كما تبيّن وجود حسابات في مصارف أخرى، تعود لمشتبه به آخر ولأفراد أسرته، أظهر تحليلها أنها سجلت في ما بينها عدّة عمليات مصرفية. علاوة على ذلك، أفادت شركتا تحويل أموال عن تنفيذ بضعة تحويلات نحو الخارج في سنوات سابقة.

**التدابير المتخذة:** قرّرت "الهيئة" رفع السرية المصرفية عن الحسابات المصرفية التي تمّ تحديدها، وأحالت نتائج التحقيق إلى المدعي العام التمييزي.

**إبلاغ عن عملية مشبوهة:** أرسل مصرف إبلاغاً عن عملية مشبوهة إلى هيئة التحقيق الخاصة بشأن احد عملائه بعد التنبه لتقارير إعلامية حول إتهام موظف في القطاع العام بالتورط في عمليات فساد ورشوة.

**التحليل والتحقيق:** باشرت "الهيئة" تحقيقاتها باستحصالتها من المصرف المبلغ على جميع السجلات المصرفية المتوفرة، بما في ذلك أنموذج معرفة العميل وكشوفات الحسابات ونسخ عن الوثائق الثبوتية العائدة له. وتبين أن المصرف استمر بتطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة على العميل كونه مصنف ضمن فئة العملاء المرتفعة المخاطر بالرغم من إفادته عن تغيير مهنته أثناء تحديث المصرف لنماذج معرفة العملاء. أظهر تحليل كشف الحساب حصول إيداعات نقدية بمبالغ بسيطة دون سقف العشرة آلاف دولار أميركي. وأثناء معالجة القضية، تلقت "الهيئة" طلب مساعدة من النائب العام التمييزي حول العميل نفسه لوجود تحقيقات بارتكابه جرائم مرتبطة بالرشوة واختلاس المال العام. قرّرت "الهيئة" تعميم إسمه على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان، حيث تبين وجود حسابات مصرفية أخرى، كما تم طلب معلومات من مصلحة تسجيل المركبات والآليات ومن السجل العقاري.

**التدابير المتخذة:** قرّرت "الهيئة" رفع السرية المصرفية عن الحسابات المصرفية ووضعت إشارة عدم تصرف على العقارات التي تم تحديدها وأحالت النتائج إلى المدعي العام التمييزي للتوسع في التحقيق.

**إبلاغ عن عملية مشبوهة:** إثر قيامه بمراجعة الايداعات النقدية في حساب أحد العملاء، طلب مسؤول الإمتثال في مصرف محلي من أحد العملاء تزويده بمستندات والوثائق الداعمة. استحصل مسؤول الإمتثال من العميل على عقد بيع عقار، فتتبعه عندها إلى أن المبلغ الذي تم إيداعه في الحساب يفوق الرقم المذكور في عقد البيع. تم عندها إرسال إبلاغ عن عملية مشبوهة إلى هيئة التحقيق الخاصة لاحتمال وجود تهرب ضريبي.

**التحليل والتحقق:** باشرت "الهيئة" تحقيقاتها بتحليل حركة حساب العميل وعممت إسم الطرفين المعنيين بالمعاملة العقارية على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان، بحثاً عن حصول أي نشاط مماثل.

**التدابير المتخذة:** قررت "الهيئة" تجميد الحسابات المصرفية المعنية ورفع السرية المصرفية عنها، وأحالت نتائج التدقيق إلى المدعي العام التمييزي الذي قرّر بدوره الإدعاء على العميل بتهمة التهرب الضريبي.

**طلب مساعدة:** تلقت هيئة التحقيق الخاصة طلب مساعدة من المدعي العام التمييزي بشأن تحقيقات يجريها بتهرب ضريبي وعائدات مالية غير مشروعة حصل عليها مواطن لبناني.

**التحليل والتحقق:** باشرت "الهيئة" تحقيقاتها بتعميم اسم المشتبه به على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان. فتبين وجود حسابين لدى مصرفين. أظهر تحليل الحسابين وجود ايداعات نقدية تم سحبها لاحقاً بموجب شيكات مصرفية بهدف تملك عقارات. وطلبت "الهيئة" أيضاً معلومات من السجل العقاري ومن مصلحة تسجيل المركبات والآليات ومن السجل التجاري. لدى التعمق في التحقيق والبحث في قاعدة بياناتها تبين للـ"الهيئة" أن المشتبه به مرتبط بثلاثة اشخاص كانوا موضوع تحقيقات سابقة في عمليات تهرب ضريبي. قام هؤلاء الاشخاص بفتح حسابات لاستعمالها في تلقي وقبض حوالات مالية بطرق إحتيالية من وزارة المالية على أساس أنها استرداد للضريبة على القيمة المضافة .

**التدابير المتخذة:** قررت "الهيئة" تجميد الحسابات المصرفية التي تم تحديدها، والطلب من شركات تحويل الأموال عدم تنفيذ أية عملية لصالح المشتبه به. كما وضعت إشارة عدم تصرف على العقارات التي تم تحديدها وأحالت النتائج إلى المدعي العام التمييزي لإستكمال التحقيق.

**الإبلاغ عن عملية مشبوهة:** قصد مواطنٌ لبنانيٌ مصرفاً محلياً ليفتح لديه حساباً، مدّعياً أنّه يملك شركة تصنيع صغيرة وأنّه سيودع في الحساب مبالغ نقدية ناجمة عن عائدات المبيعات. فُتح الحساب المصرفي بعد تطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل. بعد مدّة، تمّ التنبّه لمقال صحفي وردت فيه أسماء أشخاص متورّطين في شبكة لتهريب المخدرات ورد إسم العميل ضمنهم، وقد تمّ توقيفهم بتهمّة الإجتار بالمخدرات وتهريبها. قام عندها المصرف بإرسال إبلاغاً عن عملية مشبوهة إلى "الهيئة".

**التحليل والتحقّق:** باشرت هيئة التحقّق الخاصة تحقيقاتها بتحليل كشوفات حسابات العميل وبتعميم إسمه على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان. فتبيّن لها وجود حسابين مصرفيين آخرين سجّلا حركة مشابهة، شملت إيداع مبالغ نقدية وشيكات أعقبها سحبات بواسطة شيكات. كما تمّ تحديد بعض التحويلات الواردة والصادرة المرتبطة بالمشتبّه به لدى شركة تحويل أموال.

**التدابير المتّخذة:** قرّرت "الهيئة" تجميد أرصدة الحسابات المصرفية المحددة، ووضع إشارة على ممتلكات المشتبه به. وطلبت أيضاً من شركات تحويل الأموال الإمتناع عن تنفيذ أيّة عملية تحويل لصالح المشتبه به، وأحالت نتائج التديق إلى المدّعي العام التمييزي.

**إبلاغ عن عملية مشبوهة:** أرسل مصرفين ابلاغين عن عمليات مشبوهة بعد التنبه لمقالات صحافية تم فيها ذكر إسم متهم أساسي في قضية تهريب كمية كبيرة من المخدرات. وقد قامت سلطات إنفاذ القانون باعتقال الأشخاص المعنيين واقفال الشركات والمشاريع التي يشتبه بانها عبارة عن واجهة.

**التحليل والتحقّق:** لدى البحث في قاعدة بياناتها، تبين "الهيئة" أن المتهم الاساسي على علاقة بأشخاص موضوع تحقيقات سابقة أدت إلى تجميد حساباتهم المصرفية وإحالة القضية إلى المدعي العام التمييزي للتوسع في التحقّق. تم تعميم اسم المتهم واسماء أفراد عائلته والشركة موضوع الابلاغين الواردين على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان بحثاً عن عمليات مالية او حسابات مصرفية ذات صلة. وطلبت "الهيئة" أيضاً معلومات من عدة جهات محلية من بينها السجل العقاري ومصلحة تسجيل المركبات والآليات حيث تم تحديد عقارات ومركبات. أظهر تحليل كشوفات الحسابات العائدة للمتهم ولأفراد عائلته والشركة ذات الصلة حصول إيداعات نقدية وإيداع شيكات مصدرها عدة اشخاص. أثناء معالجة القضية، تلقت "الهيئة" طلب مساعدة من المدعي العام التمييزي حول المشتبه به نفسه وأشخاص آخرين تم القبض عليهم بتهمّة الإجتار بالمخدرات، فتم الأخذ بالمعطيات الجديدة الواردة في طلب المساعدة والتوسع بالتحليل والتحقّق التي تجرّبه "الهيئة".

**التدابير المتّخذة:** قررت "الهيئة" تجميد الحسابات المصرفية والطلب من شركات تحويل الأموال عدم تنفيذ أيّة عملية لصالح المشتبه بهم كما تم وضع إشارة عدم تصرّف على العقارات ومركبات السير التي تم تحديدها وإحالت النتائج إلى المدعي العام التمييزي لاستكمال التحقّق.

**إبلاغ عن عملية مشبوهة:** أرسل مصرفين إبلغات عن عمليات مشبوهة بشأن عدد من العملاء بعد الاطلاع على مقالات إخبارية وتقارير إعلامية تم فيها ذكر لأسماء مواطنين متهمين باحتكار الأدوية المدعومة وتخزينها لفترات طويلة لأغراض تهريبها إلى خارج لبنان.

**التحليل والتحقيق:** باشرت "الهيئة" تحقيقاتها باستحصالتها من المصرفين المبلغين على جميع السجلات المصرفية المتوفرة، بما في ذلك نماذج معرفة العملاء وكشوفات الحسابات ونسخ عن الوثائق الثبوتية العائدة لهم. في المصرف الاول تبين وجود حسابات بأسماء أربعة اشخاص وبأسماء الشركات التي يمتلكونها والتي تعنى بتجارة المستلزمات والادوات الطبية والدواء. وفي المصرف الثاني تبين وجود حساب بإسم شركة يمتلكها أحد المشتبه بهم. كشفت التحليلات التي أجريت على الحسابات المصرفية عن وجود تغير في النشاط وانخفاض في حجم العمليات بعد الأزمة الاقتصادية وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة اللبنانية. كشفت معلومات إضافية حصلت عليها هيئة التحقيق الخاصة أنه تم تفتيش مستودعات المشتبه بهم من قبل سلطات إنفاذ القانون ووزارة الصحة العامة وتبين أنها تحتوي على أدوية مخزنة ومستلزمات وادوات طبية تم شراؤها بأسعار مدعومة.

**التدابير المتخذة:** قرّرت هيئة التحقيق الخاصة إحالة نتائج التحقيق إلى المدعي العام التمييزي، التي تظهر الاشتباه في عملية تخزين للأدوية والمستلزمات والأدوات الطبية المدعومة بغرض تهريبها إلى الخارج أو بيعها بأسعار مرتفعة.

**إبلاغ عن عملية مشبوهة:** أرسل مصرفين إبلغات عن عمليات مشبوهة بشأن عميلين والشركات التابعة لهما بعد اطلاعهما على تقارير إعلامية تشير إلى تورط العميلين في تخزين المشتقات النفطية المدعومة وفي نشاط التهريب عبر الحدود إلى الخارج.

**التحليل والتحقيق:** باشرت "الهيئة" تحقيقها بالبحث في قاعدة بياناتها واستحصالتها من المصرفين المبلغين على جميع السجلات المصرفية المتوفرة، بما في ذلك نماذج معرفة العملاء وكشوفات الحسابات ونسخ عن الوثائق الثبوتية العائدة لهما. كشفت المعلومات التي تم جمعها عن المشتبه بهما، وجود عدة حسابات بأسمائهما وبأسماء شركات يمتلكانها تمارس تجارة المحروقات.

**التدابير المتخذة:** قرّرت هيئة التحقيق الخاصة تجميد الحسابات وأحالت النتائج إلى المدعي العام التمييزي لإستكمال التحقيق.

**طلب مساعدة:** خلال جائحة كورونا، تلقت هيئة التحقيق الخاصة طلب مساعدة من قوى الأمن الداخلي اللبناني عبر المدعي العام التمييزي، بشأن قضية تتعلق بتقليد مواد التعقيم وبيعها. وقد حقق المشتبه به عائدات غير مشروعة وعرض حياة الآخرين للخطر.

**التحليل والتحقيق:** عمّمت هيئة التحقيق الخاصة إسم المشتبه به على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان بحثاً عن حسابات مصرفية وعن عمليات عائدة له، كما طلبت "الهيئة" معلومات من العديد من الجهات المحلية. أفادت ثلاثة مصارف أن لديها حسابات للمشتبه به وقدمت شركتا تحويل أموال معلومات عن حصول عدة عمليات تحويل. استحصلت "الهيئة" على السجلات المصرفية ذات الصلة والعمليات من شركات تحويل الأموال، وأجرت التحليل اللازم. تبين من اجراءات العناية الواجبة المنفذة تجاه العميل وجود تغيير في المهنة لتشمل بيع مواد التعقيم من أجل تلبية الزيادة على الطلب أثناء الجائحة، وكشف تحليل الحسابات عن حصول إيداعات نقدية بقيم أقل من سقف العشرة الاف د.أ. في أحد هذه المصارف وعمليات محدودة في المصارف الأخرى.

**التدابير المتخذة:** قرّرت "الهيئة" تجميد الحسابات المصرفية، وطلبت من شركات تحويل الأموال عدم تنفيذ أية عملية لصالح المشتبه به وأحالت النتائج إلى المدعي العام التمييزي لاستكمال التحقيق.

**طلب مساعدة:** تلقت هيئة التحقيق الخاصة طلب مساعدة من سلطة إنفاذ قانون محلية عبر المدعي العام التمييزي اللبناني، بشأن شخصين تم توقيفهما واستجوابهما لتهديب إرهابيين محتملين عبر الحدود. واستعانت سلطة إنفاذ القانون بالـ "هيئة" للحصول على أية معلومات قد تكون متوفرة في قاعدة بياناتها، ولمساعدتها في تحديد أي حسابات مصرفية وعمليات ذات صلة.

**التحليل والتحقيق:** بهدف تحديد ما إذا كان المشتبه بهما قد أجريا عمليات أو احتفظا بحسابات مصرفية، عمّت "الهيئة" اسميهما على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان، وطلبت في الوقت عينه تجميداً مؤقتاً لأي حسابات مصرفية وعمليات يتم العثور عليها. وطلبت "الهيئة" أيضاً من السجل العقاري ومصلحة تسجيل المركبات والآليات وضع إشارة عدم تصرف على أي أصول مرتبطة بهما. فكشفت نتائج التحقيق وجود حسابين في مؤسستين مالييتين، هما عبارة عن قروض صغيرة، منها قرض لشراء مركبة سير ودين غير مسدد مصنّف كدين غير قابل للتحويل. وقدمت أيضاً شركة تحويل أموال معلومات بشأن تحويلات واردة وصادرة بمبالغ ضئيلة.

**التدابير المتخذة:** قرّرت "الهيئة" رفع السرية المصرفية عن الحسابات التي تمّ تحديدها ووضعت إشارة عدم تصرف على مركبة السير التي تمّ تحديدها، وأحالت نتائج التحقيق إلى المدعي العام التمييزي للتوسع في التحقيق.

**طلب مساعدة:** وقع هجوم إرهابي في شمال لبنان أسفر عن مقتل عناصر من سلطات إنفاذ القانون والجيش وإصابة عددٍ من المدنيين. وكان الإرهابي، المعروف بانتمائيه إلى تنظيم داعش، قد أطلق النار على عناصر الجيش اللبناني قبل أن يفجر نفسه بعد مطاردته من قبل سلطات إنفاذ القانون والمواجهة معها. فتلقت هيئة التحقيق الخاصة على إثره طلب مساعدة من المدعي العام التمييزي لكشف أية حسابات مصرفية وعمليات تعود للإرهابي والأشخاص المرتبطين بالقضية الذين تمّ توقيفهم للإستجواب.

**التحليل والتحقيق:** باشرت "الهيئة" تحقيقاتها بتعميم اسم الإرهابي والأشخاص ذوي الصلة على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان، فلم يتم العثور على أية حسابات مصرفية مفتوحة، في حين أفادت شركتنا تحويل أموال عن حصول عمليتي تحويل في سنوات ماضية بمبالغ ضئيلة. وقد تمّ التواصل مع وحدة اخبار مالي نظيرة بهذا الخصوص. وتبين "الهيئة" أيضاً عدم وجود عقارات عائدة للإرهابي، وأن التحقيقات التي قامت بها سلطات إنفاذ القانون أظهرت أن الإرهابي استخدم تمويل ذاتي، حيث قام ببيع أثاث المنزل الذي يفتنه واستخدم عائدات البيع لتمويل الهجوم الإرهابي. كما تبين أنه لم يتلقَ أية تعليمات من تنظيم داعش، بل أقدم على تنفيذ العملية من تلقاء نفسه كـ "ذئب منفرد" (Lone Wolf) بعد أن قضى فترة في السجن بسبب إلتحاقه بتنظيم داعش في سوريا.

**التدابير المتخذة:** أحالت "الهيئة" المعلومات لديها إلى المدعي العام التمييزي، وطلبت من جميع شركات تحويل الأموال الإمتناع عن تنفيذ أية عملية تحويل لصالح أيّ من الأشخاص الموقوفين للإستجواب والمرتبطين بالقضية.

**طلب مساعدة:** أرسل المدعي العام التمييزي في لبنان طلب مساعدة إلى هيئة التحقيق الخاصة طالباً تحديد وتجميد أي حسابات مصرفية وعمليات وأموال منقولة وغير منقولة تعود لأشخاص متورطين في أعمال إرهابية وفي تمويل الإرهاب. وكان الإرهابيون المشتبه بهم قد نفذوا عملية أسفرت عن مقتل أشخاص، وأدت إلى قيام سلطات إنفاذ القانون بإجراء تحقيقات كشفت نتائجها عن وجود خلية إرهابية مرتبطة بتنظيم داعش، خضعت لتدريب عسكري وجمعت أسلحة وذخيرة، فضلاً عن تحضيرها لشن هجمات إرهابية على الأراضي اللبنانية، من خلال هجمات سهلة التنفيذ كعمليات إطلاق نار جماعية في أماكن عامة.

**التحليل والتحقيق:** باشرت "الهيئة" تحقيقاتها بتعميم أسماء المشتبه بهم على جميع المصارف والمؤسسات المالية وشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان، وطلبت أيضاً معلومات من مصلحة تسجيل المركبات والآليات ومن السجل العقاري. فتبين وجود تحويلات مالية بمبالغ ضخمة داخل البلد، وتحويلات أخرى مع عدد من البلدان الأجنبية. ولم يتم العثور على أي حسابات مصرفية، إنما على عدد من السيارات والعقارات. على خط مواز، أظهرت التحقيقات التي قامت بها سلطات إنفاذ القانون والتي استحصلت "الهيئة" على نتائجها أن الخلية الإرهابية قامت أيضاً بعمليات سطو لتمويل نشاطاتها.

**التدابير المتخذة:** تم إرسال إفصاحات تلقائية وطلبات مساعدة إلى وحدات الإخبار المالي المعنية. ووضعت "الهيئة" إشارة عدم تصرف على السيارات والعقارات التي تم تحديدها، وطلبت من جميع شركات تحويل الأموال الإمتناع عن تنفيذ أية عملية تحويل مستقبلاً لصالح الأشخاص المتورطين، وأحالت النتائج إلى المدعي العام التمييزي في لبنان.

**إبلاغ عن عملية مشبوهة:** أثناء قيام المسؤول عن الإمتثال في مصرف محلي بتحديث نماذج معرفة العملاء (KYC Forms) لعدد من الحسابات المصرفية التي لم تجر عليها حركة منذ فترة طويلة، حاول هذا الأخير الإتصال بأحد العملاء مستخدماً المعلومات المدونة في ملفه. فأيقن حينها ان المعلومات المتوفرة عن العميل لم تعد صالحة، كما علم أن سلطات إنفاذ القانون قد حاولت أيضاً، دون جدوى، تحديد مكان العميل المذكور بسبب وجود بحقه مذكرات توقيف لانتمائه إلى تنظيم داعش. بنتيجة ذلك، أرسل المصرف إبلاغاً عن عملية مشبوهة إلى هيئة التحقيق الخاصة.

**التحليل والتحقيق:** باشرت "الهيئة" تحقيقاتها باستحصالتها من المصرف المبلغ على جميع السجلات المصرفية المتوفرة، بما فيه نموذج معرفة العميل وكشوفات الحساب ونسخ عن الوثائق الثبوتية. أظهر تحليل الحساب المصرفي أنه لم تقيد عليه أية حركة منذ فترة طويلة، وأن حركته السابقة اقتصر على إيداعات نقدية بمبالغ بسيطة دون سقف العشرة آلاف دولار أميركي، أعقبها عدد من السحوبات. عندها، وسّعت "الهيئة" تحقيقاتها وتواصلت مع السلطات المحلية المعنية بإنفاذ القانون للحصول على معلومات إضافية بخصوص هذه القضية.

**التدابير المتخذة:** قرّرت "الهيئة" رفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي وأحالت نتائج التدقيق إلى المدعي العام التمييزي للتوسع في التحقيق.